

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د.محمد الطراونة ، داود طبيبة ، باسم المبيضين

التمييز الأول :

المميز : مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضدهم : ١-

٢-

٣-

٤-

التمييز الثاني :

المميز : ١

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/١/٦ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٢/١٤١٣ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣ المتضمن إعلان براءة المتهمين بوضع المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالبين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:

ويتلخص سبب التمييز الأول في الآتي :

- جاء القرار المطعون فيه مشوباً بعيبي القصور في التعليل والتسبيب والخطأ في تأويل القانون وتفسيره وبالتالي في تطبيقه على الوقائع ذلك أن مجرد حضور المميز ضدهم إلى موقع الجريمة بناءً على تنسيق مسبق مع الجاني وقد غطى كل منهم وجهه بلثام إنما يشكل كافة عناصر وأركان جنائية التدخل بالقتل بحدود الفقرة (ج) من المادة ٢/٨٠ عقوبات والتي لم تشترط لقيام التدخل بجنائية القتل أن يصدر عن المتدخل أي فعل يعد مساهمة في الجريمة وإنما مجرد الحضور ما لم يكن عرضياً وطالما ثبت أن الهدف منه إرهاب المقاومين أو تقوية تصميم الفاعل على ارتكاب الجرم ولما لم تعالج المحكمة الأمر الذي على هذا النحو فيكون قرارها مشوباً بالعيبين المذكورين .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني في الآتي :

١. أخطأت المحكمة بعدم تطبيق القانون على الواقع وأن قرارها المميز غير معلل تعليلاً سليماً وفيه فساد بالاستدلال .
٢. أخطأت المحكمة عندما اعتبرت المميز ارتكب جنائية القتل القصد حيث كان ذلك بناءً على الشك والتخمين .
٣. أخطأت المحكمة بالحكم على المتهم بناءً على الشك حيث إن الأحكام الجزائية تبنى على الجزم واليقين لا الشك والتخمين .
٤. إن البيئات والأدلة التي قدمتها النيابة جاءت متناقضة وغير متجانسة ولا يوجد دليل على ارتكاب الفعل من قبل المميز .
٥. أخطأت المحكمة في بناء حكمها على أقوال متناقضة .
٦. جانبت المحكمة الصواب والحقيقة بالحكم على المميز بحيازة أداة حادة .

رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فيما يتعلق بالمتهم سليمان .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز الأول شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه وقبول الثاني شكلاً وردده موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت بقرارها رقم ٢٠١٢/٦٩٢ تاريخ ٢٩/٨/٢٠١٢ قد أحالت المتهمين :

- ١-
- ٢-
- ٣-
- ٤-
- ٥-

ليحاكموا لدى تلك المحكمة بالتهمة التالية :

- ١- القتل القصد طبقاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين
- ٢- التدخل بالقتل طبقاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٢/٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهمين من الثاني ولغاية الخامس .
- ٣- حمل وحياسة أداة حادة طبقاً لأحكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات بالنسبة للمتهمين جميعهم .

وقد سافت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهمين تمثلت بمايلي:

إنه وبحدود الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ١٩/٤/٢٠١٢ وأثناء جلوس المشتكى عليه كعادته في منطقة سوق التطوير الحضري - النقب صادف مرور الشاهد فقام المشتكى عليه المذكور بالتحرش به بالكلام ولما عاد الشاهد المذكور إلى منزل ذويه وجد شقيقه المغدور فأخبره بما حصل معه وعلى الفور

توجه المغدور إلى مكان وجود المشتكى عليه المذكور للتفاهم معه إلا أن الأمر تطور إلى مشادات كلامية ومضاربة بالأيدي فما كان من المشتكى عليه إلا أن أشهر أداة حادة (موسى) واتصل بشقيقه المشتكى عليه . وأخبره بحصول مشكلة معه وطلب إليه إخبار باقي أشقائه والحضور للاشتراك معه في المشكلة ولما حاول المغدور الانسحاب من المكان عطله المشتكى عليه . لحين حضور أشقائه وكان المشتكى عليه قد توجه إلى منزل ذويه فوجد شقيقه المشتكى عليه وفي ضيافته شقيق زوجته المشتكى عليه فأخبرهما بالمشكلة ومكانها وخرج على الفور متوجهاً إلى هناك وبحوزته أداة حادة وارتدى كل من المشتكى عليهما لثاماً غطى به وجهه وأخذ أدوات حادة ولحقا بالمشتكى عليه الذي كان في تلك الأثناء قد اتصل بشقيقه القريب من موقع المشاجرة فغطى وجهه وتوجه إلى هناك حيث التقوا جميعاً في الموقع وفور مشاهدة المشتكى عليه لهم شعر بالنشوة وهاجم المغدور بالأداة الحادة التي كانت بحوزته وهاجمه أيضاً المشتكى عليهم المذكورون وفي تلك اللحظة أقدم المشتكى عليه على طعن المغدور في منطقة يسار الصدر طعنة قوية أدت إلى كسر الضلع الخامس ونفذت إلى تجويف الصدر واخترقت غشاء التامور وأصاب القلب وأحدثت نزفاً دموياً شديداً أدى بالنتيجة إلى الوفاة وأقدم باقي المذكورين على ضرب المجني عليه وشل مقاومته ولدى ضبط أقوال المشتكى عليه أفاد أنه هو الذي أقدم على طعن المغدور وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بيانات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

بأنه وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ٢٠١٢/٤/١٩ وخلال تواجد المتهم في منطقة إسكان النقب في مخيم حطين مر من عنده الحدث

شقيق المغدور حدثت مشادة كلامية بين المتهم والمدعو فرجع الأخير إلى منزله وأخبر شقيقه المغدور أن المتهم المعروف لهما تعرض له بالكلام فاتجه المغدور إلى مكان تواجد المتهم قرب مطعم القريب من منزله وهناك التقى بالمتهم وحصلت مشاجرة بينهما بالأيدي وحضر حينها الشهود وهم أصدقاء المغدور وحاولوا الحجز بين الطرفين وخلال ذلك قام المغدور بأخذ عصا مكنسة من بقالة

قريبة وقام بضرب المتهم بواسطة فقام المتهم بإشهار موسى قرن غزال باتجاه المغدور محاولاً ضربه به إلا أن الموجودين حجزوا بينهما وخلال ذلك اتصل المتهم بشقيقه المتهم وأخبره بأنه تشاجر مع أشخاص في المنطقة المذكورة طالباً إليه الحضور فخرج المتهم فوراً من منزل أهله الذي كان متواجداً فيه أخوه لأبيه المتهم وزوجته وشقيقها المتهم بالإضافة لزوجة أبيه المدعوة ووصل المتهم أولاً إلى موقع المشاجرة وكان بحوزته موسى ولحقه المتهمان اللذان كانا ملثمين وخلال ذلك فر أصدقاء المغدور المذكورون وبقي المغدور وحده في مكان المشاجرة وقام المتهمون بمطاردة أصدقاء المغدور فاستغل المتهم الفرصة واقترب من المغدور وقام بطعنه بواسطة موسى الذي يحوزه طعنه في صدره فسقط المغدور أرضاً وجثم فوقه المتهم ، إلى ان تمكن الشاهد من رفعه عن المغدور ثم ركض المغدور مغادراً المكان إلى أن سقط في دخلة تبعد عن المكان حوالي مئتي متر وفر المتهمون المذكورون مغادرين المكان وقام المتهم برمي موسى في داخل برميل فارغ في منزل مجاور لمنزله بعد أن نظف آثاره من الدماء واتفق المتهم مع شقيقه المتهم أن يعترف الأخير بأنه هو من طعن المغدور لكونه حدث وبتشريح جثة المغدور وجدت مصابة بجرح طعني واحد في مقدم الصدر من الناحية اليسرى نفذ إلى القلب وأحدث نزفاً دموياً شديداً نتيجة إصابة القلب بجرح طعني ناتج عن أداة حادة .

بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٤ وفي القضية رقم ٢٠١٢/١٤١٣ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكماً المتضمن :

- ١- إعلان براءة المتهمين من الجرمين المسندين لهم لعدم قيام الدليل .
- ٢- إعلان براءة المتهم من جناية القتل قصداً لعدم قيام الدليل .
- ٣- الحكم على المتهم بوضعه بدار تربية الأحداث مدة شهرين وتغريمه خمسة دنانير عن جرم حمل وحيازة أداة حادة عملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات وبدلالة المادة ١٨/ج من قانون الأحداث .
- ٤- إدانة المتهم ، بجنحة حمل وحيازة أداة حادة بحدود المادة ١٥٦ عقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة .

٥- تجريم المتهم بجناية القتل القصد بحدود المادة ٣٢٦ عقوبات والحكم عليه وعملاً بالمادة ذاتها بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٦- عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي وضعه بالأشغال الشاقة مدة عشرين سنة والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة .

لم يرتض مساعد نائب عام الجنايات الكبرى والمتهم بالقرار فطعنا فيه بهذين التمييزين .

كما رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فيما يتعلق بالمتهم

وعن أسباب التمييزين :

عن سبب التمييز الأول المنصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى من حيث إعلانها براءة المميز ضدهم ، على الرغم من أن القرار المطعون فيه مشوباً بعيبي القصور في التعليل والتسبيب .

وفي هذا فإن لمحكمة الموضوع بمقتضى المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية الحرية التامة في الأخذ بما تقنع به من البينات وطرح ما عداه ولا معقب عليها في ذلك من قبل محكمة التمييز طالما كانت النتيجة المستخلصة سائغة ومقبولة.

وفي الحالة المعروضة فإن النيابة العامة لم تقدم أية بينة تثبت اشتراك المتهمين بأي فعل تجاه المغدور ولم يثبت حملهم لأية أدوات حادة الأمر الذي يتعين معه إعلان براءتهم عما اسند إليهم كون الأحكام الجزائية تبنى على الجرم واليقين لا على الشك والتخمين .

وحيث انتهى القرار المطعون فيه إلى هذه النتيجة فيكون موافقاً للواقع والقانون الأمر الذي يتعين معه رد سبب الطعن .

أما عن أسباب التمييز الثاني المقدم من المتهم كافة والمنصبة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى من حيث وزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات نجد :

أ- من حيث الواقعة الجرمية :

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى الواقعة التي اعتمدها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة ثابتة مستمدة من بيانات قانونية تصلح أساساً لبناء حكم عليها وأخصها :

١- أقوال المتهم الشرطية المبرز ن/٦ .

٢- أقوال المتهم لدى مدعي عام الجنايات الكبرى .

٣- أقوال المتهمين التي ورد فيها أن المتهم أبلغهما أنه تتاجر مع المغدور والتي تأيدت ببينة أخرى مما يجعلها مقبولة كبينة وفقاً لأحكام المادة ١٥٩ من الأصول الجزائية حيث تأيدت أقوالهما بمواجهة المتهم ببيانات أخرى تمثلت بتقرير الكشف المتضمن ضبط الأداة الحادة (المبرز ن/٣) وتقرير الكشف على الجثة وأقوال الشهود

ب- من حيث التطبيقات القانونية :

فإن الأفعال التي قارفها المتهم والمتمثلة بإقدامه على طعن المغدور بواسطة موسى طعنة نافذة أدت إلى وفاته تشكل سائر وأركان وعناصر جناية القتل القصد بحدود المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وكما ورد بإسناد النيابة العامة وانتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه .

ج- من حيث العقوبة :

فإن العقوبة المحكوم بها تقع ضمن الحد القانوني للجريمة التي أدين بها المحكوم عليه .

وحيث جاء القرار المطعون فيه مستوفياً لشروطه القانونية فإنه يتعين معه رد هذه الأسباب وتأييده .

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب الطعن التمييزي المقدم من المتهم سليمان ما يكفي للرد على ذلك .

لذا وتجنباً للتكرار نحيل لما أوردناه في معرض ردنا على أسباب الطعن التمييزي .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١/٤/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.د

lawpedia.jo